مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

المنيع: مرسوم الصوت الواحد انتصار لمصلحة البلد وتعزيز للعدالة والتمثيل البرلماني

سامي المنيع

أكد مرشح الدائرة الاولى سامي يوسف المنيع ان ترشحه للانتخابات المقبلة جاء حرصا على مصلحة الكويت وأمنها واستقرارها لان المشاركة واجب وطني على الجميع وعلينا الالتزام به حتى نخرج الوطن من هذه المشكلة التي يعيشها، مشددا على ان مرسوم الضرورة حق دستوري لصاحب السمو الأمير لا ينازعه احد في ذلك.

وأشار المنيع في تصريح صحافي الى ضرورة تطبيق القانون على الجميع قبل ان ندخل في نفق الضبابية وعدم الاستقرار الذي يهدد تماسك نسيج مجتمعنا الواحد، معتبرا ان المجلس المقبل سيكون مجلسا مفصليا في تاريخ الكويت الديموقراطي والسياسي، منوها بأنه يحترم حراك الشباب ويحترم آراءهم الا انه يجب ان يكون ذلك ضمن اطار القانون والدستور، متوقعا ان تشهد الانتخابات المقبلة اقبالا حاشدا، مؤكدا ان الدستور الكويتي اعطى الحق لصاحب السمو الامير في اقرار مراسيم الضرورة في غياب مجلس الامة، ومن ير غير ذلك فعليه اللجوء الى الاجراءات الدستورية لا الى التجمهر والتجمعات والتظاهرات غير المرخصة والنزول الى الشارع بما يمثل تجاوزا على القانون.

وحول دعوة البعض «المعارضة» لمقاطعة الانتخابات قال المنيع: اتمنى من المقاطعين وضع مصلحة الكويت نصب اعينهم والعدول عن هذه الدعوة والقيام بالحق الدستوري والواجب الوطني، مشددا على ان الخلافات تحل عبر القانون والقنوات الدستورية، وانه يحق للجميع اجراء التعديلات التي يراها مناسبة وضرورية تحت قبة عبدالله السالم، موضحا ان مرسوم الصوت الواحد له العديد من الايجابيات كالقضاء على الطائفية والفئوية، خصوصا بعد التحالفات التي سادت الانتخابات السابقة، علما أن مراسيم الضرورة، وخصوصا الصوت الواحد كانت من بين مطالب الاغلبية المعارضة الآن، لافتا الى انه سبق ان تم تعديل بعض المراسيم في العام 1976 والعام 1981 بمشاركة منهم.

وحول النزول الى الشارع قال المنيع: انه يحق للجميع النزول والتعبير عن آرائهم وفق القانون وعبر التراخيص المعمول بها، حتى لا تحدث احتكاكات بين المتجمهرين وقوى الامن ووقوع ما لا تحمد عقباه.

واختتم المنيع تصريحه بأنه من المؤسف اثارة الجدل الحالي في الكويت والطعن الخطابي لا القانوني في الانتخابات ونزاهتها حتى قبل ان تبدأ، وكل ذلك بسبب مرسوم ضرورة، رغم انه حق دستوري لصاحب السمو الأمير، مبينا ان الاغلبية الصامتة من المواطنين يتفقون على ضرورة تعديل الدوائر الانتخابية بما يحقق التمثيل الحقيقي لكل شرائح المجتمع، منتقدا في الوقت ذاته من يهدد ويتوعد من يتوجهون للانتخاب لمنعهم من حقهم في الاقتراع، وهذا مجرم في القانون، بل يجب احترام الرأي والرأي الآخر والعمل وفق القانون.

دعا إلى تغليب لغة الحوار الهادئ والموزون بين شركاء الوطن

عبدالحميد الشايجي: ضرورة فتح قنوات حوارية لرأب الصدع بين المعارضة والحكومة

حذر مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الامة 2012 د.عبدالحميد الشايجي من مغبة انقسام المشهد السياسي في الكويت ما بين مؤيد للانتخابات تحت شعار «شارك» وبين معارض لها تحت شعار «قاطع» بحجة حماية الوطن والإبقاء على هيبة الدستور، مشيرا الى ان تمادي كل طرف في تخوين الآخر والتفنن في كيل الاتهامات له مقابل تنزيه نفسه عنها ظنا منه انه بذلك يحسن صنعا ويقدم صنيعا للوطن.

وتساءل د.الشايجي: منذ متى كان الاختلاف بالرأي يهدد كيان الوطن ومبدأ التعايش والسلم الاهلي بين جميع مكوناته من جانب وبين مكوناته وقيادته السياسية من جانب آخر؟ مؤكدا ان احتدام الصراع بين الفريقين «الأزرق» و«البرتقالي» ومن يمثلهما وتمسك كل منهما بطرحه ومواقفه تحت ستار «نبل» الغايات و«رقي» الاهداف للحفاظ على الكويت وحمايتها أفسح المجال واسعا امام «طابور خامس» ليصول ويجول فيشعل نار الفتنة ويذكي روح العداء والكراهية بينهما، مضيفا ان ذلك كله ولد واقعا مريرا لم تشهده البلاد من قبل حتى مع أسوأ الظروف التي اجتاحت تاريخها منذ نشوئها وحتى اجتياح الغزو العراقي الغاشم للكويت في اغسطس عام 1990.

وقال د.الشايجي: ان لكل طرف من الطرفين المتنازعين بالتأكيد إيجابياته وطرحه المستقل ووجهة نظره التي نقدرها ونحترمها، كما ان لكل منهما في المقابل سلبياته وسيئاته التي يتعين عليه التخلص منها.. ما يستوجب تغليب لغة الحوار الهادئ والموزون بين الشركاء في الوطن والاحتكام الى العقل والمنطق والادوات القانونية والدستورية لا الى العواطف التي تطفئ جذوة العقل او الى تجييش الشارع وتأجيجه اذا ما اردنا حقا احتواء هذا الصراع قبل ان يخرج عن نطاق السيطرة ويؤدي الى ما لا تحمد عقباه، مؤكدا ان الكويت وعلى رأسها صاحب السمو الامير وأهلها الطيبون لا يستحقون من أبنائها زعزعة امنها واستقرارها لمجرد اختلاف الرؤى حول مسارها الديموقراطي، مذكرا كل هؤلاء بأن الاختلاف في الرأي يجب الا يفسد للود قضية فالخلاف كله شر.

واكد د.الشايجي انه لا وطن آخر للكويتيين من مؤيدين ومعارضين غير هذه البقعة الطيبة والارض المباركة، متمنيا على العقلاء والحكماء من الفريقين سرعة التدخل لرأب الصدع بين الشركاء وفتح قنوات حوارية مباشرة بينهما تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المضيئة عند كلا الطرفين، والبحث عن نقاط الالتقاء لتكتمل الصورة الجميلة المشرقة التي نريدها جميعا لبلدنا وليس التركيز على الجوانب المعتمة والقضايا الخلافية عند كل منهما، معربا عن خشيته من ان يتحول الاختلاف الى خلاف ثم الى نزاع ففتنة تطيح وتعصف بالبلاد والعباد.

وأضاف د.الشايجي: وعليه، فلا يزايد احد على احد في انتمائه ووطنيته، فكلنا في مركب واحد وجميعنا يعلم ان «اغتيال» الكويت هو اغتيال لأمن واستقرار ومستقبل كل من يعيش على ارضها ويرفل في خيرها من مواطنين ومقيمين على حد سواء، محذرا من مغبة التنازع والخلاف الذي لا يقود إلى الفشل والضعف وذهاب القوة والهيبة ويزيد من طمع المتربصين بالكويت وأهلها، فقد قال تعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين).

وقال د.الشايجي: ان الحل في الحالة العصيبة التي تمر بها البلاد هو الاعتصام بتوجيهات القرآن الكريم الذي حثنا على الصبر وضرورة التبصر في عواقب الأمور والتفكير بكل موضوعية وشمولية وبما يصب في خير هذا البلد وأهله، داعيا الله ان يحفظ الكويت وشعبها.

عبدالحميد الشايجي

مبارك الدوسري: تراجع الخدمات الصحية يستلزم وقفة جادة

مبارك الدوسري

شدد مرشح الدائرة الخامسة مبارك الحسيان الدوسري على أهمية تطوير مستويات الرعاية الصحية مع زيادة عدد السكان وانتشار الأمراض وخاصة المزمنة والمستعصية وزيادة نسب التلوث وما يترتب عليها من آثار جانبية خاصة في منطقة أم الهيمان، مشيرا الى ضرورة تبني الآراء والأفكار البناءة القابلة للتطبيق والتي من شأنها رفع مستوى أداء القطاع الصحي.

ودعا الى أهمية انشاء مستشفيات ومراكز علاج متخصصة واستقطاب أعداد من الأطباء المتخصصين في شتى المجالات الى جانب أهمية توحيد أسعار الأدوية مع دول مجلس التعاون الخليجي والاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى.

وأوضح الدوسري ان تراجع الخدمات الصحية في عموم البلاد وخاصة في الدائرة الانتخابية الخامسة يستلزم وقفة جادة من المسؤولين في ظل ما تعانيه وما تضج به المستشفيات العامة من اهمال وترد في مستوى الخدمة حتى بات جليا ان المواطن أصبح يخشى على نفسه من هذه المستشفيات ما يستلزم أهمية تطوير سبل الرعاية الطبية المتوافرة في الكويت.

وأضاف: على المجلس المقبل مسؤولية كبيرة في تغيير فكرة الخدمات الصحية الحكومية حيث ان الأزمة التي تعيشها الكويت على مستوى تدني الخدمات الصحية، ليس بسبب عجز في الميزانيات المخصصة لتلك الخدمات، مبينا ان الكويت تخصص ميزانية سنوية تتجاوز ميزانيات كاملة لدول تفوق الكويت مساحة وسكانا وتوازي كلفة خطة خمسية لدول نامية.

ولفت إلى ان الأزمة تتلخص على مر السنوات الماضية في وجود ادارة لا تحسن استثمار الموارد والميزانيات، وفي وجود يد مغلولة في اتخاذ القرار، موضحا ان الخلل والفساد الجسيم في صرف الميزانيات هما السبب الأساسي في عدم الشعور بجودة الخدمات الصحية او تحسنها في البلاد على الرغم من الميزانيات الضخمة والأموال الطائلة التي تخصص للصحة. وبيّن الدوسري أن مستوى الإنفاق الحكومي على الصحة في الكويت ارتفع بنسبة 86٪ على سبيل المثال خلال السنوات الأخيرة من 470 مليون دينار عام 2005 إلى 877 مليون دينار عام 2010 بالرغم من أن التحسن في مؤشرات الخدمات الصحية في الكويت خلال نفس الفترة لم يرتفع سوى بنسبة تتراوح بين 5 و25٪ وذلك استنادا لتقارير وقواعد بيانات وزارة الصحة.

ودعا الى أهمية ايجاد حلول سريعة للمشاكل المتنوعة التي يعاني منها مستشفى العدان، مبينا ان المستشفى يحتوي على 824 سريرا، ويغطي 924 ألف نسمة، علاوة على أن المستشفى يغطي محافظتين، وهما الأحمدي ومبارك الكبير، وهذا بدوره يشكل ضغطا كبيرا على جودة الخدمات، وبات غير مقبول الا يكون هناك مستشفى آخر لخدمة أهالي المنطقة والاعتماد فقط على مستشفى أنشا عام 1981 وباتت مرافقه غير قادرة على استيعاب الزيادة المطردة في نسبة المراجعين.

الجبري: الاحتكام إلى نصوص الدستور مخرجنا من الأزمات التي تعيشها البلاد

محمد الجبري

دشن مرشح الدائرة الثالثة محمد ناصر الجبري حملته الانتخابية تحت شعار «مع التنمية.. مع الدستور»، موجزا من خلال هذا الشعار جوهر ما ينشده المواطنون من تحقيق عملي لدولة الرفاهية والرخاء، في ظل احترام كامل لقواعد الدستور ونصوصه، كونه الملاذ بعد الله سبحانه تعالى عند حدوث اي اختلاف او تباين في الرؤى الوطنية حيال اي امر او قضية ما. واضاف الجبري في تصريح صحافي ان غاية اي امة تسعى جاهدة للحاق بركب العالم المتقدم هي التنمية، وأعني هنا التنمية البشرية اولا والاقتصادية ثانية، من خلال العمل على تبني واحتضان الافكار الشابة الطموحة اولا وما اكثر الشباب الكويتي الذي يرغب في اثبات ذاته وقدرته على المساهمة في نهضة بلده، فقط ينتظرون الدعم الحكومي الجاد بازالة المعوقات التي تحول دون تمكنهم من تحقيق رغباتهم.. فهل يعقل هذا؟». وأكد انه من خلال لقاءاته مع العديد من شباب الكويت، لمس حماسا منقطع النظير في السعي الدؤوب لخدمة البلد في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيد انهم سئموا الوعود الحكومية بتعبيد طرق العمل امامهم، مشددين على ان «داء البيروقراطية» لايزال يضرب بأطنابه في مختلف اجهزة ومؤسسات الدولة». ونوه بأن «المتابع لاي حركة تنموية حقيقية ناجحة في العالم كتلك التي شهدتها دول شرق آسيا وأميركا اللاتينية علي سبيل المثال، يدرك بجلاء ان ذلك النجاح كان قائما على عاملين اساسيين هما: بناء الانسان الذي يتمتع بكامل حقوقه ويعي جيدا مسؤولياته وواجباته في دولة المؤسسات من جهة، ووضع الخطط التنموية الاقتصادية وترجمتها عمليا من جهة اخرى»، متسائلا: اين الشباب وهمومهم وتطلعاتهم وأحلامهم وآمالهم من خطط التنمية المعلنة؟، خالصا الى القول «تنمية البشر قبل الحجر» مفهوم يجب على الجهات المعنية بالعمل على نهضة الوطن وضعه نصب اعينها اذا كنا جادين حقا في تنفيذ رغبة صاحب السمو الأمير بتحويل الكويت الى مركز مالي واقتصادي في المنطقة.

أما عن الجانب الآخر من شعار حملته.. مع الدستور فقال مرت الكويت بأزمات سياسية عدة على مر تاريخها، الا انها كانت تخرج من كل ازمة اكثر قوة وصلابة، ومرد ذلك في احتكام اجدادنا وآبائنا واخواننا اعضاء مجالس الامة المتعاقبة لما ينص عليه الدستور، فكانوا بحق «رجال دولة» ارسوا دعائم دولة المؤسسات واحترام القواعد الدستورية والسير وفق اطرها وما تقتضيه احكامها، ذاك كان خطهم ونهجهم وديدنهم الذي لم يحيدوا يوما عنه، فجعلوا وطنهم مضرب الامثال في الحكم الديموقراطي الفريد في اقليمه ومحيطه.

وتابع الجبري: «نعم كنا وسنبقى وسنظل نحن الشعب الكويتي مع الدستور وأحكامه هذا ما أؤمن به وما اثق فيه، كون هذه الوثيقة التاريخية هي حصننا الحصين بعد عناية الله عز وجل، وان اصابها ما اصابها من البعض ممن يتفيأون ظلال عدل ارسته ووطن حمته من الفرقة والتناحر والخلاف كالذي يحدث للاسف على الساحة الآن». وجدد الجبري تأكيده في ختام تصريحه على انه لا مخرج من التباين الراهن في آراء المواطنين حيال سبل حل الازمة التي تعيشها البلاد، الا بالاحتكام لنصوص الدستور وما قرره بما يضمن عبور الكويت كعادتها الى بر الامان اكثر قوة بعزيمة شعبها ووحدة ابنائها.

لنؤكد للعالم نزاهة انتخاباتنا

بدر العصفور: على الحكومة دعوة مراقبين دوليين للإشراف على سير الانتخابات

بدر العصفور

طالب مرشح الدائرة الأولى بدر العصفور الحكومة بضرورة دعوة مراقبين دوليين وممثلين عن المنظمات الدولية المعنية بالإشراف على الانتخابات للقيام بمهام المراقبة والإشراف على الانتخابات الكويتية وسير العملية الديموقراطية ليشهد العالم أجمع على نزاهة هذه الانتخابات والتي تقوم في أجواء حرة وديموقراطية نزيهة.

ورحب بقرار الحكومة الذي أعلنه أمس الأول وزير الإعلام بدعوة نحو 70 جهة إعلامية لتتابع سير الانتخابات في الكويت وتنقل هذا الحدث المهم لدولها، مشيرا الى انه من المهم أن تتم دعوة جهات إشرافية تراقب الانتخابات لنؤكد لمثل هذه المنظمات هامش الحرية والنزاهة والشفافية الذي تتمتع به الكويت.

واضاف العصفور: هناك حملات وطنية في الكويت لمراقبة الانتخابات يتم إعلان إنشائها في كل موسم انتخابي من قبل جمعيات النفع العام في ظل التشكيك من قبل البعض حول نزاهة انتخاباتنا والتي أثبتت انها أكثر حرية ومساحة في الديموقراطية، مؤكدا اننا في الكويت نعتز بهامش حريتنا وديموقراطيتنا التي يضرب بها المثل في الخارج وعلى الحكومة أن تستعد لمثل ذلك الحدث المهم في إبراز شفافية سير العملية الانتخابية ونزاهتها.

وذكر انه يجب على الحكومة إعلان رغبتها في مشاركة هذه المنظمات والهيئات الرقابية لمتابعة الانتخابات خاصة بعدما تم نقل عدم ممانعة سمو رئيس مجلس الوزراء من إشراك منظمات لمراقبة الانتخابات وذلك من باب تعزيز الشفافية آخذين في الاعتبار ما تتبعه الدول الديموقراطية في انتخاباتها وهامش الحرية فيها وطرق ووسائل متابعة الانتخابات.

ولفت الى ان فتح أبواب الكويت أمام المنظمات العالمية يؤكد انه ليس لدى الكويت ما تخفيه وان مبدأ الشفافية والوضوح هو الرائد في العملية الانتخابية، مشيرا الى ثقته في اللجنة العليا للانتخابات والتي تضم في عضويتها كبار المستشارين القضاة بعد ان شكلها صاحب السمو الأمير بمرسوم لافتا الى ان تشكيلها يعتبر حدثا مهما على طريق الممارسة الديموقراطية بإناطة العملية الانتخابية برمتها الى الجهاز القضائي المعروف بالنزاهة والاستقلالية، ولا يمنع من السماح لبعض المنظمات والجهات الدولية التواجد في الكويت لتشهد نزاهة وحسن سير انتخاباتنا.

خالد عيسى الشطي: مرسوم الضرورة شأن تنظيمي من ولي الأمر

خالد عيسى الشطي

أكد مرشح الدائرة الأولى اللواء متقاعد خالد عيسى الشطي حرصه على دعم الحقوق الدستورية للمواطن الكويتي وضرورة العمل لما فيه الصالح العام للبلاد وضرورة نبذ الفتنة والعمل على إعادة الوطن الى الاستقرار والتنمية والعودة الى أخلاق الرعيل الأول في التسامح والتعايش والإخاء بين جميع المواطنين.

وشدد اللواء الشطي على ان مرسوم الضرورة هو أمر تنظيمي إداري من ولي الأمر وليس به أي شبهات شرعية، مؤكدا ان البلاد شهدت العديد من مراسيم الضرورة على مدار السنين الطويلة الماضية وكان الهدف منها هو المصلحة العامة للبلاد وحل المشكلات التي تصدعت بسبب الصراعات والمنازعات الشخصية.

وأوضح فيما يخص المرسوم الأخير القاضي بتعديل النظام الانتخابي انه جاء ليوقف الانزلاق الى أمور لن تحمد عقباها ولا شك ان الصوت الواحد يفتح مساحة أكبر لمشاركة المرشحين المستقلين وهذا قد يخلق روحا جديدة في العمل البرلماني.

وذكر انه يؤمن بحرية المشاركة أو المقاطعة كونها تعود لقناعات شخصية ومن منطلق حرية الرأي والتعبير التي كفلها لنا الدستور ويبقى كلا الطرفين أبناء وطن واحد ولهم كافة الحقوق مؤكدا ان مصلحة الوطن العليا تحثنا على ضرورة المشاركة، مبينا أيضا ان طاعة ولي الأمر واجبة على كل مواطن.

وتمنى اللواء الشطي أن يشهد المجلس القادم لغة حوارية جديدة مختلفة من شأنها ان تدفع مسيرتي التنمية والبناء حيث باتت البلاد في حاجة ماسة الى إعادة التخطيط وتقديم المزيد من الجهد من أجل السير في خططها معربا أيضا عن أمنياته بان يشهد المجلس القادم رقابة شعبية صارمة كون المعارضة قررت عدم الترشح وان دورها الطبيعي سيكون مراقبة أداء وسلوك الأعضاء من الخارج، وان يكون هناك اختيارات ايجابية عن الشعب لممثليهم داخل البرلمان، داعيا الجميع الى ضرورة التوافق من اجل المصلحة العامة، وتفعيل دور المحاسبة القانونية والبعد عن المحاسبة السياسية التي تعتمد على تصفية الحسابات والمصالح الشخصية.

وأكد اللواء الشطي انه في حال وفق في المرحلة المقبلة فسوف يجعل همه الأكبر هو العمل على القضايا العالقة التي تحتاج الى حلول سريعة كالصحة والتعليم وغيرهما من القضايا التي تمس حياة المواطن اليومية، متمنيا ان يعمل الشعب الكويتي على إيصال الأكفأ والأصلح للبلاد، مشددا على أهمية دفع مشاريع التنمية وتطوير البنية التحتية وزيادة سعة استيعابها وتوجيه الحكومة نحو الإصلاح الاداري من خلال الدور الرقابي للمجلس وأهم من ذلك كله فتح المجال للشباب لإظهار وإبراز إبداعهم العلمي والأدبي بعيدا عن القيود الإدارية العقيمة.

أرشيد القحص يعلن انسحابه لمصلحة مرشحي القبيلة

ارشيد القحص

صرح مرشح الدائرة الرابعة ارشيد منديل القحص بأن سبب انسحابه جاء نتيجة لضغوط من أغلبية مرشحي عنزة، لهذا قرر الانسحاب بعد مشاورات مع أبناء عمومته المقربين من العائلة لمصلحة مرشحي القبيلة، وتمنى لهم التوفيق والنجاح لخدمة وطنهم الكويت وشعبها الكريم.